

## اجتماع مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال المصريين

مع السيد الدكتور/ عصام شرف

رئيس مجلس الوزراء

الأحد ١٣ مارس ٢٠١١

عقد مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال المصريين اجتماعا مع السيد الدكتور/ عصام شرف رئيس مجلس الوزراء، وذلك بمقر المجلس صباح يوم الأحد الموافق ١٣ مارس ٢٠١١، بحضور كل من:

- |                            |                                      |
|----------------------------|--------------------------------------|
| • الدكتور/ يحيي الجمل      | • نائب رئيس مجلس الوزراء             |
| • السيدة/فايزة أبو النجا   | • وزير التخطيط والتعاون الدولي       |
| • الدكتور/ سمير رضوان      | • وزير المالية                       |
| • الدكتور/ جودة عبد الخالق | • وزير التضامن والعدالة الاجتماعية   |
| • الدكتور/ سمير الصياد     | • وزير الصناعة والتجارة الخارجية     |
| • السيد/ أسامة صالح        | • رئيس هيئة الاستثمار                |
| • الدكتور/ هاني سيف النصر  | • أمين عام الصندوق الاجتماعي للتنمية |

بدأ الاجتماع بكلمة السيد/ رئيس مجلس الوزراء موضحا أن القطاع الخاص المصري هو الداعم الأساسي للتنمية، وأن مصر بحاجة ماسة إلى مجهوداته بهدف تحقيق مستوى حياة أفضل للمجتمع المصري، مؤكدا أنه تعامل كثيرا مع العديد من منظمات المجتمع المدني والتي تلعب دورا بارزا في تنمية وخدمة الوطن، كما أوضح على أهمية التكاتف بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتغيير الصورة الذهنية التي بدأت تظهر ونعاني منها حاليا وهي تعميم الفساد، وبث التفرقة والطائفية بين نسيج الأمة الواحدة.

وقد تحدثت السادة الوزراء والمسؤولين الحكوميين مؤكدين على ما يلي:

- ١- أن مصر تمر الآن بمرحلة دقيقة وحاسمة جدا لذا يجب علينا إعادة ترتيب الأولويات والتي لن نستطيع تحديدها إلا من خلال التعرف على وجهة نظر شركائنا في التنمية وهم ممثلي القطاع الخاص
- ٢- هدفنا هو التأكيد على أهمية استمرار القطاع الخاص في قيادة عملية التنمية والحفاظ على استثماراتهم وبالتالي استعادة ثقتهم وثقة المستثمر الأجنبي في مناخ الاستثمار بمصر
- ٣- تحديد وسائل مساندة القطاع الخاص للاستمرار في أداء مهامه ومنها:
  - التواصل مع مؤسسات التمويل الدولية لتوفير برامج تمويلية تتناسب مع احتياجات القطاع الخاص في الوقت الحالي
  - برامج للدعم الفني لتنمية المهارات

٤- التأكيد على أنه لا تغيير في السياسة الاقتصادية المصرية، بل ستستمر قائمة على فكر الاقتصاد الحر القائم على العدالة الاجتماعية، وسيتم إعداد برنامج يوضح رؤية الحكومة في هذا الصدد

٥- تم تصميم الإطار العام للمشروع القومي للتشغيل والأجور ينطلق من خلال ربط الأجر بالإنتاجية والذي يتطلب بناء عليه زيادة معدلات النمو والتي انخفضت بمعدل كبير ومن المتوقع أن تتراجع إلى ٣.٥%، كما أن هناك تحدي للوصول بمعدل الاستثمار إلى ٢٥% سنويا، حتى يتسنى لنا الوصول بالأجور إلى المعدلات المطلوبة وتحقيق العدالة الاجتماعية

٦- التأكيد على أهمية شعور القطاع الخاص بالأمان والذي ينبع من الاستقرار، ومما لا شك فيه أن العدالة الاجتماعية هي صمام الأمان للاستقرار وتهيئة المناخ المناسب لبيئة استثمارية قوية.

٧- حرص الحكومة على توسيع قاعدة المشاركين في الصناعة وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مع التأكيد على تنمية الصناعة المحلية لمعدات الإنتاج

٨- استمرار الحكومة في سياسة مساندة التصدير لتحقيق الخطة الموضوعية مسبقا للوصول بالصادرات المصرية إلى ٢٠٠ مليار جنيه خلال الثلاث سنوات القادمة

٩- إصدار حزمة جديدة من الإجراءات لتيسير الاستثمار، مع مناقشة كافة الآراء والمقترحات التي يطرحها السادة ممثلي مجتمع الأعمال المصري خاصة في مجال التشريعات والقوانين المنظمة للعملية الاستثمارية

١٠- التأكيد على دعم ومساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي يمكن أن تكون أحد الركائز الأساسية لزيادة الصادرات المصرية، وقد أكد الصندوق الاجتماعي للتنمية على قيامه بالعديد من المبادرات الجديدة لتغيير المفهوم التقليدي لهذا القطاع الحيوي الهام واتباع منهج جديد يضمن أسس علمية سليمة لمشاريع متميزة (دراسات جدوى، دعم فني، دعم تدريبي)، كما أكد الصندوق على أنه يمكن أن يساند المشروعات المتعثرة لحين خروجها من عثرتها

وبناء على ما ذكر فقد أكد السادة أعضاء مجلس إدارة الجمعية على ما يلي:

١- ارتياحهم وسعادتهم من تأكيد الحكومة للحفاظ على الهوية الاقتصادية لمصر، وحرصها على استمرار القطاع الخاص في قيادة مسيرة التنمية، ويأمل مجتمع الأعمال المصري أن يتم تطبيق تلك التوجهات بشكل عملي حيث أن ما نلمسه حتى الآن يعكس عدم احساس الشارع والإعلام المصري بتلك التوجهات والدور الحيوي الذي يقوم به القطاع الخاص، مع التأكيد على ضرورة تسليط الأضواء على النماذج المشرفة من رجال الأعمال المصريين

٢- أن الشعور بعدم الأمان هو الهاجس الأكبر الذي يواجه القطاع الخاص حاليا ويؤثر بشكل سلبي كبير على العملية الإنتاجية، لذا يجب الإسراع في التواجد الأمني بشكل مكثف لبث الطمأنينة في نفوس المجتمع المصري

٣- نؤكد تضامنا مع المطالب العمالية المشروعة وملتزمين بمبادئ العدالة الاجتماعية، إلا أننا ضد المظاهرات الفئوية غير المشروعة والتي تعكس مناخ عدم الاستقرار وتعيق حركة المرور وتأثير ذلك على حركة نقل البضائع داخليا وخارجيا وما ينتج عن ذلك سلبا على العملية الإنتاجية

٤- تغيير فكر التوجه الإعلامي، والتوقف عن النشر اليومي المستمر عن التحقيقات والتوقعات عما ستسفر عنه تلك التحقيقات ، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تشويه صورة رجال الأعمال الشرفاء وتعميم الفساد، لذا فإننا نطالب أن يبدأ الخطاب الإعلامي في النظر إلى مستقبل مصر والاهتمام بدفع عجلة التنمية والاستقرار، وترك التحقيقات للجهات المسؤولة وما ستسفر عنه، مع التأكيد على أننا لسنا مع المفسدين بل نطالب بالتعامل معهم بالحزم والقوة ولكن بدون تحطيم النماذج المشرفة

٥- أن أحد أهم عوائق الاستثمار هي البيروقراطية في أداء الأعمال في كافة الأنشطة الاقتصادية، وقد أوضح التقرير الذي تم إعداده من قبل مجلس أمناء الهيئة العامة للاستثمار أن مصر مقارنة بالدول الأخرى في أدنى المستويات بالنسبة لأداء الأعمال، لذا نرجو من الحكومة دراسة هذا التقرير ووضع التوصيات المذكورة موضع التنفيذ، حيث يمكن ببعض من الحزم وقليل من التكاليف القضاء على تلك البيروقراطية وتحسين مناخ أداء الأعمال مما سينعكس إيجابيا على الاستثمار

٦- أن من أهم العوامل المؤثرة على تحديد هوية الاقتصاد المصري هو مدى التزام الحكومة بالاستمرار في تطبيق السياسات المتبعة مسبقا لتشجيع وجذب الاستثمارات ومنها على سبيل المثال النظام الضرائبي، لذا يجب التعرف وبشكل عاجل على رؤية الحكومة في هذا الخصوص

٧- ضرورة إنشاء مراكز للتدريب المهني حيث أن عدم توافر العمالة المدربة يمثل أحد أهم المشاكل المؤثرة على العملية الإنتاجية وجودتها، كما ننادي بضرورة غرس ثقافة العمل والإنتاج منذ الصغر من خلال البرامج التعليمية المختلفة ومنذ مراحل التعليم الأولى

٨- التأكيد على أن يستمر القطاع الخاص في قيادته لمسيرة التنمية، مع إتاحة الفرصة له لمنافسة الحكومة في المشروعات العملاقة كإنشاء المدن الجديدة، وأن تكون العمليات الخاصة بالمقاولات والإنشاء والتي تطرحها الحكومة بنظام المناقصات

٩- ضرورة احترام أحكام القضاء أي كانت الجهة الصادر ضدها الحكم

١٠- التأكيد على البنوك بضرورة الاستمرار في أداء دورها وتقديم كافة التيسيرات لمجتمع الأعمال المصري لمساندته في تلك الفترة الحرجة التي يمر بها الاقتصاد المصري

١١- ضرورة الاهتمام بالقطاع الزراعي والذي يساهم بمعدلات كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي ويحقق معدلات نمو مستمرة إلا أنه في حاجة إلى رعاية أكبر من الدولة، ونطالب بأهمية إعداد برامج تدريب متخصصة وفنية لهذا القطاع الاستراتيجي

وقد أكد مجلس إدارة الجمعية أن القطاع الخاص يجب أن يخلق نواة سلام مع العاملين معه، كما يناشد السادة المسؤولين عن الإعلام على السعي إلى تحقيق مصالحة بين الجميع، من خلال برامج توعية إعلامية لا تهدف إلى تحقيق مجد شخصي، بل تهدف إلى بث روح الأخلاق والعمل وتسعى إلى السلام النفسي بين المجتمع المصري